حفريات

٢٠٢٣

اليمن: انتهازية الإخوان وطائفية الحوثيين

رياض حمادي
كاتب يمني

الغاية تبرر الوسيلة.. أيّ دور لعبه حزب الإصلاح في اليمن منذ تأسيسه؟

تُوصَف الحركات الإسلامية، كجماعة الإخوان المسلمين، بأنّها «براغماتية»، لكن بالعودة إلى مفهوم «النفعية» نعرف أنّ هذه الجماعات أبعد ما تكون عن البراغماتية التي تربط الفكر، والمبادئ والمعتقدات، بقيمتها العملية. فالمنفعة هي المقياس لصحة الشيء، والفكرة صادقة عندما تكون مفيدة ولها استخدامات عملية ناجحة. ومعنى ذلك أنّ النفع والضرر هما اللذان يحددان الأخذ بفكرة، أو معتقد أو مبدأ، أو رفضها.

بينما تنطلق هذه الجماعات من حقيقة ابتدائية تفرض نفسها على الواقع، ولأجل هذه الحقيقة يجوز للغاية أن تبرر الوسيلة. وهي على ذلك انتهازية تمارس

«تعلَّم حزب الإصلاح عقد الصفقات والتسويات مبكراً من خلال مشاركاته في الانتخابات البرلمانية والمحلية. وقد ظهرت هذه السياسة مبكراً بقبولهم تأسيس حزب يضم الجماعة الدينية في اليمن متجاوزين بذلك الموقف الديني السابق من العمل السياسي والحزبي»

السياسة بوعي للاستفادة من الظروف. الانتهازية بمعنى آخر هي «وضع المصلحة الشخصية قبل مصالح الآخرين، عندما تسنح الفرصة لذلك، أو هي التكيف بمرونة مع الظروف المتغيرة لتعظيم المصلحة الشخصية». ومن أجل ذلك تجيز هذه الجماعات «توظيف المكر والازدواجية (الخداع) في الكفاءة السياسية أو في السلوك العام».

الغاية تبرر الوسيلة

في هذه الخانة يمكن أن نضع بعض سياسات حزب التجمع اليمني للإصلاح، مثل: انضمامه المتأخر إلى تكتل أحزاب اللقاء المشترك في ٢٠٠٣م، وهو تكتل معارض كان قد تأسس في عام ١٩٩٩م تحت اسم «مجلس التنسيق الأعلى لأحزاب المعارضة» وكان يضم الحزب الاشتراكي اليمني والتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري وحزب البعث العربي الاشتراكي القومي وحزب الحق واتحاد القوى الشعبية اليمنية. وقد أسفر التكتل عن اختيار مرشح للرئاسة (فيصل بن شملان) ضد علي عبد الله صالح في انتخابات ٢٠٠٦م.

كان (حزب الإصلاح)- اختصاراً- قد كفَّر الحزب الاشتراكي، شريك حزب المؤتمر في الوحدة اليمنية. ولذلك يعدّ البعض تحالفه هذا براغماتية سياسية. وفي سياق هذه البراغماتية أو التقية تبرّأ «الإصلاح» من انتمائه لجماعة «الإخوان

الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر

المسلمين» في بيانين، (٢٠١٣، ٢٠١٦). وفي أحداث ثورة ٢٠١١م صمتوا عن مشاركة المرأة إلى جانب الرجل في معركة الثورة، إضافة الى حشدهم القوي للنساء في المظاهرات. لكن هل الهدف من هذه «البراغماتية» الدفاع عن مصالح الحزب أم عن مصالح الوطن؟

في كل مرة تحضر فيها مقولة «الغاية تبرر الوسيلة» علينا أن نسأل: أيّ غاية وبأيّ وسيلة؟

تعلَّم حزب الإصلاح عقد الصفقات والتسويات مبكراً من خلال مشاركاته في الانتخابات البرلمانية والمحلية. وقد ظهرت هذه السياسة مبكراً بقبولهم تأسيس حزب يضم الجماعة الدينية في اليمن متجاوزين بذلك الموقف الديني السابق من العمل السياسي والحزبي. فبعد إقرار التعددية السياسية في اليمن، بعد الوحدة ١٩٩٠، شرعن «إخوان اليمن» المشاركة السياسية وفقاً لقاعدة عدم الخروج على الحاكم، مستعملين في ذلك التأصيل الشرعي وسيلة بيد السياسة. وظلت هذه الازدواجية ماثلة حتى بعد انتخابات ٢٠٠٦ في مقولة الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر، وهو يصف الرئيس صالح بقوله: «أنا شيخه، وهو رئيسي» في إشارة إلى أنّ الأحمر هو شيخ قبيلة حاشد التي ينتمي إليها صالح. ثورة ٢٠١١ زادت حاجة الحزب

«جماعات الإسلام السياسي في ممارساتها السياسية وفي برامجها التنظيرية لا تسعى لتقديم نظام جديد يمكن أن يكون بديلاً أفضل من النظام السياسي الفاسد. وحتى حينما عملت لإسقاطه كان هدفها وراثة تلك السلطة بعنوان آخر»

لسياسة «الغاية تبرر الوسيلة»، فسلكوا خطاباً إعلامياً منفتحاً، وتوسعت علاقات الحزب مع مختلف القوى المجتمعية والحزبية، ومع دول إقليمية ودولية. أظهر الحزب انفتاحاً، لكنّه ظل وفيّاً لإيديولوجيا دينية تفرز الآخرين وفقاً لها، وتبرز من حين إلى آخر عبر مواقفه من بعض القضايا المدنية التي تتعارض مع العقيدة وفتاواه ضد الكُتّاب والصحفيين. ومثلما كان له في السابق قدم في المعارضة وأخرى في السلطة، أمكن له وضع قدم في قطر وتركيا وأخرى في السعودية، في سياسة يمكن أن تُفهم على أنّها براغماتية أو انتهازية.

حزب وطني أم ديني؟

تأسس حزب التجمع اليمني للإصلاح، في ١٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٩٠، بعد أشهر من إعلان الوحدة اليمنية، ليكون الذراع السياسية لكيان ديني ظل يمارس حضوره وتأثيره في المجال السياسي والاجتماعي والثقافي منذ ثورة أيلول (سبتمبر) ١٩٦٢م. يضم الحزب خليطاً من أفراد ورموز من الطبقة الوسطى والفقيرة؛ من طلّاب وتجار وجنود ومثقفين وأساتذة جامعات...، ولهم حضور في المؤسسات والمواقع الاجتماعية كافة، لكن ما يجمع هذا الخليط هو الدين، وما السياسة سوى وسيلة لتحقيق الغاية الدينية المعلنة في برامجهم ومشاريعهم.

يُعرِّف حزب الإصلاح نفسه بأنّه: «حركة إصلاحية يمنية جامعة تشكّل امتداداً حيّاً لحركة التجديد والإصلاح الناهضة في تاريخنا الحديث، وأنّه يُشكّل الوعاء

علي عبد الله صالح

التنظيمي لتيار الصحوة الإسلامية». وبأنّه: «تنظيم شعبي سياسي يسعى للإصلاح في جميع جوانب الحياة، على أساس مبادئ الإسلام وأحكامه، ويأخذ بكل الوسائل المشروعة لتحقيق أهدافه».

لكنّ غاية الحزب وجديته تظهر من خلال مواقفه التي يُعبّر بها عن ولائه؛ إمّا للدفاع عن الله، وإمّا عن الوطن. فالحزب يرى في المادة الثالثة من الدستور -«الإسلام مصدر رئيسي للتشريعات»- مرجعية أساسية للدولة والحكومة، وقد جعل من هذه المادة معركة حشد لها مسيرة مليونية عام ١٩٩١م. فالدولة، في نظره، «ضرورة اجتماعية ووسيلة شرعية لازمة»، غايتها الأولى «حراسة الدين» ثم «بسط العدل ورعاية مصالح المواطنين». كما أنّ قبول الحزب للتعددية السياسية والحزبية وتمكين المرأة من المشاركة السياسية، إلى غيرها من المستجدات التي فرضتها الحياة السياسية محلياً وخارجياً، مشروط بعدم تعارضها مع الشريعة الإسلامية ومبادئها.

من الشواهد على تقديم الحزب مصلحة الدين والجماعة الدينية على المصلحة الوطنية أنّهم تحالفوا، في الأعوام الـ (٥) الأولى من عمر الثورة، ضد الرئيس السلال والتواجد المصري في اليمن، لا لدواعٍ وطنية، بل للتضامن مع جماعة الإخوان المسلمين في مصر التي كانت في صراع مع عبد الناصر وقتها.

جماعات الإسلام السياسي في ممارساتها السياسية وفي برامجها التنظيرية لا تسعى لتقديم نظام جديد يمكن أن يكون بديلاً أفضل من النظام السياسي الفاسد. وحتى حينما عملت لإسقاطه كان هدفها وراثة تلك السلطة بعنوان آخر. ورغم أنّ الأحزاب السياسية تستمد شرعيتها وشعبيتها من تلبيتها للمتطلبات الاجتماعية والاقتصادية والأمنية...، لكنّ الجماعات الإسلامية السياسية بالذات، لا تفقد شعبيتها وشرعيتها وثقة أتباعها عند فشلها أو عجزها عن تلبية تلك المتطلبات، ممّا يعني أنّ ولاء القواعد مبني على أساس ديني (الولاء والبراء) لا على عقد سياسي قائم على تحقيق المصلحة، وبالتالي فالعجز عن تحقيق هذا الشرط/ العقد الضمني يؤدي إلى فقدان الثقة، كما هو سائد في البلدان الديمقراطية.

ويبدو أنّ اليقين الإيديولوجي، عند هذه الجماعات، ينتقل إلى المجال السياسي فتغدو كل الممارسات السياسية موجهة برعاية إلهية! وعلى هذا النحو فاز حزب «العدالة والتنمية» في تركيا مؤخراً!

أداة بيد الغير

منذ تأسيسه استُعمل حزب الإصلاح أداة بيد الغير. يروي الشيخ عبد الله الأحمر في مذكراته أنّ تأسيس حزب الإصلاح جاء بطلب من الرئيس علي عبد الله صالح؛ ليكون واجهة سياسية معارضة للحزب الاشتراكي، وقد استعملهم فعلاً في حرب (٩٤) ضد الاشتراكيين. وقبلها في الثمانينيات استعملهم للتصدي لـ «الجبهة الوطنية» المدعومة من الحزب الاشتراكي.

لم تكن الجماعة الدينية، قبل وبعد تكوينها لحزب سياسي، معارضة مضطهَدة من قبل النظام. وفي جميع مراحلها، التي بدأت في ستينيات القرن الماضي وانتعشت مع بداية الثمانينيات، ارتبطت بالنظام السياسي الحاكم وعملت معه وسعت لتحقيق أهدافه وأهدافها من خلاله. كفَّرت الحزب الاشتراكي -قبل أن تتحالف معه ضمن تكتل أحزاب اللقاء المشترك- لكنّها صمتت عن فساد نظام صالح ولم تنتقده إلا في الأعوام الأخيرة قبل ثورة ٢٠١١م. يكشف هذا التناقض عن استعمال الدين لصالح أجندات الجماعة إلى درجة تبيح لنفسها

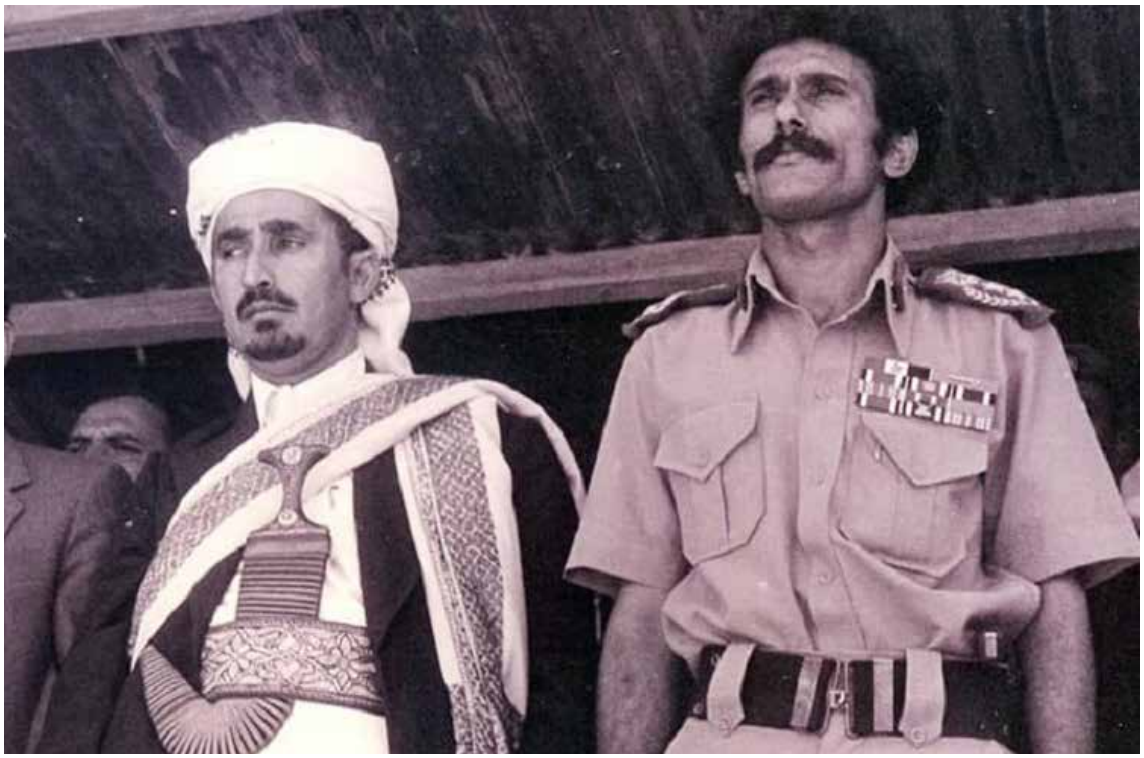

لم تكن الجماعة الدينية، قبل وبعد تكوينها لحزب سياسي، معارضة مضطهَدة من قبل النظام

المغالطة؛ فالأحزاب ليست كيانات واعية حتى توصف بأنّها مسلمة/ مؤمنة أو كافرة، فضلاً عن أنّ الحزب الاشتراكي لم يكن يعادي الدين.

من الواضح أنّ حزب الإصلاح يتمتع بدهاء شبيه بدهاء صالح الذي استعمله لخدمة بقائه في السلطة، لا في خدمة اليمن. والإصلاحيون يعتقدون باستعمالهم للسياسة -على النحو الذي سبق- أنّهم يخدمون الدين، وربما مصالح اليمن، وهم في كلتا الحالتين (السياسية والدينية) على يقين بأنّهم يسيرون على الصراط المستقيم.

في الأخير: هل السؤال: ماذا كسبنا/ خسرنا بوجود حزب الإصلاح؟ أم: ما الذي كنا لنخسره بغيابه؟ وماذا لو استبعدناه من المشهد السياسي اليمني؟ هل أنّ الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية ستكون أفضل؟ ألم تكن صحوة الجماعة السلفية المستوردة مسؤولة، بشكل كبير، عن الظلام الذي حلّ منذ الثمانينيات، وترك أثره السلبي على المجتمع وهويته وثقافته المنفتحتين؟ ألم يقطف الحوثيون (الأشدّ تطرّفاً وعنصرية) ما بذره «الإصلاح»؟

لأي هدف يقاتل حزب الإصلاح الإخواني في اليمن؟

مفهوم الوطن عند حركات الإسلام السياسي مرتبط بالدين. والوطن، كجغرافيا، «وسيلة وليس غاية» وهو «حدود على خرائط صنعها الاستعمار» في نظر حسن البنا الذي نقل مفهوم الدولة من مجالها السياسي إلى مجال ديني قائلاً: «إنّ وجه الخلاف بيننا وبينهم هو أنّنا نعتبر حدود الوطنية بالعقيدة، وهم يعتبرونها بالتخوم الأرضية، والحدود الجغرافية، فكل بقعة فيها مسلم هي وطن عندنا، وله حرمته وقداسته وحبه، والإخلاص له، والجهاد في سبيل خيره، ودعاة الوطنية ليسوا كذلك؛ فلا يعنيهم إلا أمر تلك البقعة المحدودة الضيقة من رقعة الأرض». والوطن في نظر سيد قطب «ما هو إلا حفنة تراب عفن»، ولأنّه كذلك فقد شتمه مهدي عاكف في جملته «طز في مصر»؛ فالإخوان بالنسبة إليه هم الوطن، وهم «فوق الجميع»، ولذلك يمكن لإخواني ماليزي، كما قال، أن يحكم

العميد الركن عدنان الحمادي، قائد اللواء (٣٥) مدرع

مصر، بالنص: «إيه يعني لما يحكمنا واحد ماليزي»! ولذلك يمكن لهذه الجماعات الاكتفاء برقعة جغرافية تحكمها، مثلما فعلت حركة حماس، انتظاراً لتحقيق حلم/وهم الوطن الأكبر، الذي ينبغي أن يُحكم بالطبع على مبدأ الخلافة.

الدفاع عن دولة الحزب

فيما يتعلق بالشأن اليمني، الشاهد الأبرز لتقديم «حزب الإصلاح» للمصلحة الدينية والخاصة على حساب المصلحة العامة، هو عداء قيادة الحزب للعميد الركن عدنان الحمادي، قائد اللواء (٣٥) مدرع. كان الحمادي قد حقق انتصارات مهمة ضد ميليشيات الحوثيين، وحرر مناطق عديدة كانت قد استولت عليها. ولأنّ الحمادي كان وطنياً، غير مُنتمٍ إلى قوة معينة، ويحث جنوده على التخلق بالثقافة الوطنية نفسها، ولأنّ اللواء الذي كان يقوده خارج سيطرة قيادة حزب الإصلاح، فقد رأت فيه خصماً، وتهديداً لمستقبلها في المدينة وإحكام سيطرتها عليها؛ خاصة أنّ معظم القيادات العسكرية والألوية الأمنية في تعز كانت تابعة أو موالية لها.

«الوطن في نظر سيد قطب «ما هو إلا حفنة تراب عفن»، ولأنّه كذلك فقد شتمه مهدي عاكف في جملته «طز في مصر»؛ فالإخوان بالنسبة إليه هم الوطن، وهم «فوق الجميع»»

خاضت القوات التابعة لحزب الإصلاح معارك ضد الجماعة السلفية بقيادة أبو العباس، التي كانت تحت مظلة اللواء (٣٥)، ومن خلال اللواء الرابع مشاة جبلي، في منطقة التربة، طوَّقت قوات الإصلاح اللواء (٣٥)، واشتبكت مع جنوده. رأت قيادة الإصلاح في جماعة العباس وفي اللواء (٣٥) مدرع، وفي المؤتمريين والناصريين، منافساً سياسياً وعسكرياً لسلطتها في المدينة. وتحركاتها تشهد بأنّ توطيد سلطة الحزب في تعز مُقدّم على تحرير بقية مناطقها من قبضة الحوثيين، وإلّا لماذا لم تبحث عن فرص للتحالف مع هذه القوى من أجل الخلاص من الحوثيين أوّلاً، ثم إدارة المصالح بعد التحرير بمحاصصة تكفل حق الجميع، أو بطريقة ديمقراطية تعطي الكلمة فيها للشعب!

صاحَب هذه العمليات حملة لتشويه الحمادي بهدف تقويض شعبيته. من ذلك القول إنّه رجل الإمارات في تعز، وإنّه أداة عسكرية لسيطرة العميد طارق محمد صالح على المدينة، وإنّه متمرد على الشرعية ويدعم الجماعات الإرهابية...، وبعد انتهاء الأمر باغتيال الحمادي على يد شقيقه، وُجِّهت أصابع الاتهام لحزب الإصلاح؛ كونه، وجماعة الحوثيين، المستفيد الأوّل من اغتيال الحمادي. وما زالت الجهة التي تقف خلف عملية الاغتيال مجهولة، لكنّ ما دعم أكثر مسؤولية الإصلاحيين في عملية الاغتيال هو أنّها جاءت عقب أيام قليلة من تولي قيادي في حزب الإصلاح قيادة جميع الألوية العسكرية، بما في ذلك اللواء (٣٥) المدرع، بموجب مرسوم رئاسي في تعز.

يملك حزب التجمع اليمني للإصلاح اليوم معسكرات تضم آلاف الجنود

حصان طروادة

يملك حزب التجمع اليمني للإصلاح اليوم معسكرات تضم آلاف الجنود، وقبلها كان يملك ميليشيات حزبية، إضافة إلى ولاء الفرقة الأولى مدرع، بقيادة علي محسن الأحمر، التي كانت تتكون من حوالي (٢٣) لواءً، موزعة في أنحاء الجمهورية، منها حوالي (٥) ألوية عسكرية، مدرعات ودفاع جوي وصواريخ، في صنعاء، وأكثر من (٢٠) كتيبة عسكرية مدربة على استخدام المدرعات والأسلحة الخفيفة والمتوسطة والثقيلة وحرب الشوارع، ولها خبرة كبيرة في القتال. مع ذلك لم تدافع عن صنعاء؛ لسبب وجيه هو أنّ قرار الدفاع ينبغي أن يصدر من الدولة، ممثلة حينها بالرئيس عبد ربه منصور هادي الذي بدا أنّه لم يكن يرغب في قتال الحوثيين منذ سيطرتهم على محافظة عمران، وعبارته الشهيرة «عمران سقطت بيد أهلها» تؤكد ذلك.

يبدو أنّ صفقة ما جمعت هادي بالحوثيين، كما هو شائع. لعلّ هادي أراد استعمال ميليشيات الحوثيين للخلاص من قبضة قيادة الإصلاح، والنتيجة أنّ من استعملهم فرضوا عليه الإقامة الجبرية قبل أن يفرّ إلى عدن ومنها،

«تدير قيادة الإصلاح أكثر من (٣٥) ألف جندي مسجلين في (٧) من ألوية الجيش التي يقودها منتمون لجماعة الإخوان، إلّا أنّها عجزت عن تحرير الأجزاء الشرقية من مدينة تعز التي ما تزال تحت سيطرة ميليشيات الحوثي»

بعد مطاردتهم له، إلى الخارج، مثلما تخلص الحوثيون أيضاً من صالح بعد أن استعملوه لفترة. وثمّة من يقول إنّ الإصلاحيين استفادوا من تجربة الإخوان في مصر، ففضلوا الاحتفاظ بقواتهم وعدم الزج بها في معركة الدفاع عن صنعاء. وإن صحت هذه الرواية أو سابقتها، فإنّهم بذلك يثبتون أنّهم يدافعون عن مصالحهم الخاصة لا عن مصلحة اليمن.

السؤال: ما الذي فعله قادة الإصلاح بالرئيس هادي لدفعه إلى الارتماء في حضن الحوثيين؟ هذا سؤال يملك الإجابة عنه هادي. وما يهم هنا أنّ قادة الإصلاح ساهموا في دخول الحوثيين إلى صنعاء، وكانوا بذلك حصاناً امتطاه الحوثيون مستغلين نقمة بعض القوى من حزب الإصلاح الذي على ما يبدو أنّه مستمتع بكونه «بُعبُعاً» يُستعمل لتحقيق أهداف الآخرين! على سبيل المثال: يواجه الباحث في شأن حزب الإصلاح بكمٍّ كبير من المعلومات واللغة الإنشائية التي ينم بعضها عن مكايدات يمكن أن يتخذها الحزب مناسبة لمراجعة نفسه بسؤال: لماذا يكرهوننا؟

من معارك التحرير

اليوم تدير قيادة الإصلاح «أكثر من (٣٥) ألف جندي مسجلين في (٧) من ألوية الجيش التي يقودها منتمون لجماعة الإخوان، إلّا أنّها عجزت عن تحرير الأجزاء الشرقية من مدينة تعز التي ما تزال تحت سيطرة ميليشيات الحوثي، التي لا يزيد عدد أفرادها المنتشرين في المحافظة على (٧) آلاف مسلح». وتفيد المواقع

الإخبارية بأنّ قوات الإصلاح لم تشارك في تحرير الساحل الغربي من ميليشيات الحوثي. «كان لقوات العمالقة الجنوبية الدور الأبرز في تحرير المخا وباقي مناطق الساحل الغربي وصولاً الى الحديدة». وعلى العكس من ذلك، في وقت سابق «هدد قائد محور تعز الإخواني خالد فاضل بتحرير المخا من سيطرة القوات المشتركة».

وبدلاً من الانشغال فقط بتحرير ما هو محتل من قبل الحوثيين، سارع حزب الإصلاح عبر قوات «الحشد الشعبي» إلى السيطرة على مدينة التربة، «واقتحام مقرات المؤسسات الحكومية والتمركز فيها، ومهاجمة مواقع اللواء (٣٥) مدرع في جبل صبران، وهو التصعيد الذي جاء بعد عملية تحشيد كبيرة لأفراد ميليشيات الإصلاح تحت يافطة الحملة الأمنية». وفقاً لما هو متداول؛ قام الحزب باستخدام نفوذه في قيادة الشرعية بتشكيل لواء عسكري تحت اسم اللواء الرابع مشاة جبلي، وتم زرع اللواء المستحدث في مسرح عمليات اللواء (٣٥) مدرع، لتكون مهمة اللواء الجديد هي تفتيت اللواء (٣٥) مدرع!

التقارير الإعلامية تقول إنّ حزب الإصلاح «لم يُظهر جدية في المعركة ضد جماعة الحوثي، سواء في تعز أو الساحل الغربي، في حين يُظهر الحزب جهوزيته العسكرية الكاملة ويُخرج أسلحته المخبأة في المخازن في معاركه مع خصومه، مثلما حدث في اشتباكات تعز في آب (أغسطس) ٢٠١٨ عندما استعان بأسلحة حديثة لم يسبق استعمالها في المعارك ضد الحوثي، لكنّها خرجت واستُعملت ضد أفراد المقاومة اليمنية الذين تنازعوا مع الجماعة على مواقع السيطرة والنفوذ داخل المدينة».

ومقابل جهود الحزب في السيطرة على المناطق غير المحتلة من قبل الحوثيين، يُتهم الحزب بتسليمه للحوثي مواقعه في نهم وصرواح، والمنطقة السابعة، وغيرها من المعسكرات. كلّ هذه مؤشرات تدعم فكرة أنّ الحزب يقاتل من أجل دولته. وهي سياسة تسهم في مساعدة الحوثيين؛ فهي تثير شكوك المجلس الانتقالي، وتجعل حزب الإصلاح وقواته عدواً، في وقت يفترض فيه تطمين القوى كافة لتوحيدها ضد الحوثيين الذين لم ينتصروا من قوة، ولكن بسبب تشرذم القوى المناوئة لهم.

جهود قوات الإصلاح في حرب الحوثيين لا تخفى، وقد قدّموا الكثير من الضحايا. لكنّ السؤال هو عن الهدف من تلك الجهود. وما يهم من هذا الاستدعاء هو تقديم الإصلاحيين لمصلحة حزبهم على المصلحة العامة. مع أنّهم في صراعات سابقة، في ساحة التغيير مثلاً، دعوا للتصالح مع الحوثيين، والمستقلين؛ حتى لا تتفرق جبهة الثورة، وإسقاط علي عبد الله صالح، فلماذا لم يفعلوا المثل مع الحمادي وبقية القوى في حربهم ضد الحوثي؟

التعليم في زمن الحوثيين: ماذا تبقى منه؟

كان التعليم في عهد الرئيس السابق علي عبد الله صالح يعاني من مشاكل كثيرة، وكان الغيورون على حال التعليم يتحدثون عن تدمير التعليم، بشكل متعمد أو غير مقصود؛ بسبب الفساد المستشري في نظام الحكم الذي كان يستقطب الموالين له بغضّ النظر عن كفاءاتهم العلمية والعملية. على هذا الأساس وجدنا أساتذة جامعات يحملون شهادات دكتوراه، هناك شك في كفاءتهم وشهاداتهم العلمية، يتبوؤون مناصب إدارية وسياسية، وبدورهم يختارون موالين لهم في مناصب أخرى بناء على مبدأ عدم الكفاءة نفسه. لكنّ ذلك الوضع المزري لا يقارَن بوضع التعليم اليوم في زمن ميليشيات الحوثيين والهاشميين.

الصرخة الحوثية في الجامعة

يمر التعليم في اليمن في عهد الحوثيين بأسوأ مراحله، إلى درجة أنّ جامعة

من ندوة حول «الصرخة الحوثية» في جامعة صنعاء

صنعاء تحتفل بمناسبة «الذكرى السنوية للصرخة في وجه المستكبرين». وفي هذه المناسبة يتحدث رئيس الجامعة «الدكتور» القاسم محمد عباس عن «أهمية إحياء ذكرى الصرخة لما تمثله من دلالات إيمانية توضح معرفة أعداء الأمّة الحقيقيين: أمريكا وإسرائيل». ويؤكد على «أهمية الشعار في إعلان البراءة من أعداء الله ومناهضة المخاطر المحاكة ضد الأمّة». أعداء الأمّة بالنسبة إلى الدكتور ليسوا الذين يستعملونه ويسخرون منه ومن شهادته ومن التعليم العالي بشكل عام. أمّا سلاح مواجهة هذا العدو في نظر «الدكتور» فليست الطائرات الحربية والصواريخ، بل «الشعار الحوثي».

يستمر هذا الخطاب الساذج على ألسنة أساتذة جامعة آخرين وهم يتحدثون، على نحو جاد، عن «أهمية الشعار في التنبيه بتحركات الأعداء ومخططاتهم التي تستهدف الأمّة وأمنها واستقرارها». وبالطبع لن تخلو هذه الجوقة من طلاب يتحدثون عن «دور الصرخة كمشروع وموقف طبيعي لاستنهاض الهمم واليقظة والتحرك الجاد وتحمل المسؤولية في مواجهة قوى الهيمنة والاستكبار العالمي».

«يمر التعليم في اليمن في عهد الحوثيين بأسوأ مراحله، إلى درجة أنّ جامعة صنعاء تحتفل بمناسبة «الذكرى السنوية للصرخة في وجه المستكبرين»»

ومن الطبيعي في وضع مدائحي وعقائدي كهذا، الذي انحدرت إليه جامعة صنعاء وجامعات أخرى غيرها تحت سلطة الحوثيين، أن نرى طلاباً يحضّرون دراسات عليا (ماجستير ودكتوراه) في «الظواهر الأسلوبية في خطابات الشهيد القائد حسين بن بدر الدين الحوثي» ودراسات أخرى في ملازم «الشهيد القائد» أو في خُطب عبد الملك الحوثي.

خطاب الزعيم الديني والأستاذ الجامعي

واكب هذا التغيير المادي والمعنوي تغييراً لأسماء آلاف المدارس، إمّا بأسماء «شهداء» قتلوا في معارك الحوثيين في الحرب الجارية، وإمّا بأسماء شخصيات تاريخية لها علاقة بالهوية الحوثية.

وبحسب ما تضمنه خطاب لعبد الملك الحوثي، فإنّ «الأعداء يعملون تحت عناوين متنوعة وأساليب مختلفة، لاستهداف الأمّة على مستوى المناهج التعليمية والثقافة العامة، ويقدمون صورة مشوهة للحرية والتحرر والترويج لحقوق الإنسان، وحقوق المرأة، وجميعها عناوين لمضامين أخرى تستهدف استعباد الأمّة وإفسادها، وفي نهاية المطاف يروجون بهذه الحقوق للفساد، والمنكرات، والفواحش، والجرائم، والفرقة، والاختلاف، والشتات»؛ وبناء على هذا الخطاب الموظَّف لنظرية المؤامرة مطلوب من المتلقي أن يعتقد أنّ عبد الملك الحوثي وجماعته هم النقيض الإيجابي المشرق لكل ما ذكره.

في الجامعات الخاصة دشن نائب وزير التعليم العالي والبحث العلمي، في حكومة صنعاء «الدكتور» علي شرف الدين، فعاليات الذكرى السنوية للشهيد القائد حسين الحوثي والرئيس الشهيد صالح الصماد بالجامعة الإماراتية الدولية.

الجمهورية اليمنية
وزارة التربية والتعليم
مكتب التربية والتعليم م/ حجه
إدارة الشئون القانونية

الرقم: (٨٤)
التاريخ: ٢٠/١٠/
المرفقات:

قرار مدير مكتب التربية والتعليم رقم (٨٤) لسنة ٢٠٢٠م م

مدير مكتب التربية والتعليم:

- بعد الاطلاع على قانون الخدمة المدنية رقم (١٩) لسنة ١٩٩١ م بشأن الخدمة المدنية
- وعلى قانون رقم (٣٧) لسنة ١٩٩٨ م بشأن قانون المعلم والمهن التعليمية
- وعلى قرار وزير التربية والتعليم رقم (٥٤) لسنة ١٩٩٨ م الخاص
- وبموجب قانون السلطة المحلية رقم (٤) لسنة ٢٠٠٠م.
- وبناءً على رفع إدارة التربية والتعليم بمديرية المدينة حجه
- ولما تقتضيه المصلحة العامة

صورة طبق الأصل
alwfaqnews.net

قرر

مادة أولى: تقرر تغيير اسم المدرسة بإدارة التربية والتعليم بمديرية المدينة حجه على النحو الآتي:

م	اسم المدرسة السابق	اسم المدرسة الجديد
١	مدرسة النور الأساسية	مدرسة الشهيد الوائلي : صالح الصمد الأساسية الثانوية
٢	مدرسة الفلاح الأساسية	مدرسة الإمام الحسين بن علي الأساسية
٣	مدرسة ٢ يوليو بحملان	مدرسة : الإمام علي بن أبي طالب الأساسية الثانوية
٤	مدرسة الشهيد الخادم الوجيه	مدرسة : الإمام الحسين بن علي الأساسية
٥	مدرسة الوحدة بالغرابي	مدرسة : الشهيد أبو عمار القدسي الأساسية
٦	مدرسة الوحدة شرقي عبس	مدرسة : الشهيد أبو حرب الملصي الأساسية
٧	ملحق مدرسة النور الأساسية	مدرسة : النصر الأساسية

مادة ثانية: يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره وعلى الجهات المختصة تنفيذه كلاً فيما يخصه

صدر بمكتب التربية والتعليم محافظة حجه

بتاريخ / / ١٤٤٢ هـ

الموافق ٧ / ٦ / ٢٠٢٠ م

مدير مكتب التربية والتعليم

علي عبد الله [illegible]

صورة إلى:
- إدارة الموارد البشرية
- إدارة التعليم
- إدارة التربية بالمديرية

قرار بتغيير أسماء المدارس

وخطاب الأستاذ الجامعي لا يختلف عن خطاب عبدالملك، الذي لم يتحصل حتى على الشهادة الابتدائية. فقد «أكد نائب وزير التعليم العالي أهمية الحفاظ على الهوية اليمنية والتحذير من مخاطر الحرب الناعمة ووسائل استهداف الأمّة عبر الغزو الثقافي والفكري الممنهج... لافتاً إلى الهوية والمشروع القرآني الذي حمله الشهيد القائد لتحصين الأمّة من العقائد الباطلة والثقافات المغلوطة». والمهزلة لا تقتصر على أستاذ جامعي أو اثنين بل على قطيع كامل من الأكاديميين والطلاب؛

«أوقات الحصص تضيع في زيارات لمسؤولين حوثيين للحديث عن الجبهات، وعن «أهمية قراءة ملازم السيد»، أو تخصيص مبالغ مالية في مسابقات لكتابة بحوث عن عبد الملك الحوثي ومناقبه!»

فقد «أكد رئيس الجامعة الدكتور نجيب الكميم أهمية استحضار محطات من حياة الشهيد القائد حسين الحوثي والشهيد الرئيس الصماد وجعلهما نموذجاً للسير على دربهما».

بسبب هذا الوضع المأساوي الهزلي، وبسبب أنّ الأساتذة يعملون بالسخرة بدون رواتب شهرية منذ منتصف ٢٠١٦ تقريباً، لجأ بعض الأساتذة للعمل في مجالات أخرى كباعة أو سواقين أو كعمّال وحمّالين، ومنهم من تمكن من الهجرة ومن مات كمداً أو انتحر قهراً، ومنهم من ما يزال يقاسي ضنك العيش وقهر الحال الذي وصل إليه التعليم في مستوياته كافة، وخاصة التعليم الجامعي والعالي.

التجهيل الممنهج في المدارس

معظم العام الدراسي ينقضي في عُطَل، إضافة إلى أنّ أوقات الحصص تضيع في زيارات لمسؤولين حوثيين للحديث عن الجبهات، وعن «أهمية قراءة ملازم السيد»، أو تخصيص مبالغ مالية في مسابقات لكتابة بحوث عن عبد الملك الحوثي ومناقبه! أمّا أوقات الدروس/ الحصص، فأغلبها تضيع في محاضرات عن «بطولات الحوثيين ضد العدوان»! فإن خرج المعلم عن هذا المقرر، فسيشكو ضيق حاله وديونه، وفي الجهة الأخرى لا يشغل المدير سوى جمع المبالغ المالية من الطلاب. أمّا بوابة النجاح، فمشرعة لمن يذهب إلى الجبهات فيحظى بمعدل مرتفع، فإن أصيب في جبهات القتال تُحضر أوراق الاختبار إليه إلى البيت، كما يقول أحد الطلاب لموقع (المصدر).

الاحتفاء بملازم السيد في الجامعات الخاصة

هذا عن التجريف المعنوي، أو تجريف المحتوى، أمّا ما لحق ببنية المدارس المادية، فيبين جزءاً منه تقرير لليونيسيف أشار إلى أنّ ٦٦٪ من المدارس في اليمن تضررت بسبب الحرب، وأنّ ٢٧٪ من المدارس أغلقت، و٧٨٪ من المدارس المغلقة متضررة جزئياً أو كلياً، و٢٢٪ إمّا محتلة عسكرياً، وإمّا تُستخدم لإيواء نازحين من مناطق الصراع. وبالطبع أدى كل هذا إلى تعطيل العملية التعليمية وأسهم في ارتفاع عدد الأطفال غير الملتحقين بالمدارس من (١،٦) مليون قبل الحرب، إلى مليوني طفل اليوم، بزيادة تصل إلى ٢٠٪.

هذا التدمير الممنهج للتعليم الجامعي والعالي يوازيه تغيير في مناهج التعليم الابتدائي والأساسي والثانوي. وإذا كان الحوثيون قد استطاعوا توظيف أساتذة جامعات من مخرجات تعليم صالح واستقطاب شخصيات يسارية وقومية، فكيف ستكون عقول الطلاب الذين تعهدهم الحوثيون بالتجهيل منذ المراحل الأولى للتعليم الطائفي؟!

في زمن الإخوان، وعهد صالح وجامعة الإيمان، لصاحبها عبد المجيد الزنداني، كان من المألوف أن يُحضّر الطلاب رسائل ماجستير ودكتوراه عن نواقض الوضوء، بل تقرر بعضها أن تتخصص في دراسة ما قاله السلف في «الضراط»

أداء الصرخة الحوثية في المدارس الابتدائية

و»الفساء»، في القرن الحادي والعشرين! وعلى هذه الأرض الخصبة أتى الحوثيون ليزرعوا المزيد من الجهل.

تفخيخ التعليم الابتدائي والأساسي

في حزيران (يونيو) ٢٠٢١م نشرت منصة (صدق) اليمنية تقريراً حول التغييرات التي أُحدثت في المناهج الدراسية في مناطق سيطرة الحوثيين. شمل التقرير التغييرات في المناهج الدراسية من الصف الأول حتى الصف السادس الأساسي. وفي تقرير لاحق استكملت المنصة التغييرات في المناهج الدراسية من الصف السابع إلى الصف التاسع الأساسي، إضافة إلى التغييرات الجديدة في مناهج الصفوف الأولى، التي تمّت منذ إعداد التقرير الأول.

في العام الدراسي (٢٠١٩-٢٠٢٠) قام الحوثيون بتغيير مناهج الصفوف الأساسية من الصف الأول حتى الصف السادس الأساسي، وشملت التغييرات حذف دروس وإضافة أخرى. وفي العام الدراسي (٢٠٢٠-٢٠٢١م) قامت الجماعة

«أوقات الدروس/ الحصص أغلبها تضيع في محاضرات عن «بطولات الحوثيين ضد العدوان»! فإن خرج المعلم عن هذا المقرر، فسيشكو ضيق حاله وديونه»

بتغييرات في مناهج الصفوف السابع والثامن والتاسع الأساسي، وعملت الجماعة على تغيير المناهج الدراسية للصفوف الثانوية، كل ذلك «بما يتوافق مع عقيدة وسياسة الجماعة».

وقد بينت منصة (صدق) مواضع التغييرات، وأهداف تلك التغييرات، مشيرة إلى أنّ الجماعة تركز في تغييرات المناهج على (٤) مواد دراسية هي: القرآن الكريم، والتربية الإسلامية، واللغة العربية، والتربية الاجتماعية. ومن الطبيعي أن ترافق هذه التغييرات تصريحات للحوثيين يقولون فيها إنّ التغييرات تأتي لمواكبة التطورات العلمية والتكنولوجية ووفقاً للمعايير الدولية وما شهدته المناهج من تغييرات في دول أخرى. لكنّ الحقيقة، بحسب منصة (صدق)، أنّ هذه التصريحات مضللة، وقد تبين لها، بعد التدقيق والتقصي، أنّه لا وجود لتطوير يواكب المعايير الدولية، وأنّ كل ما أضيف إلى المناهج أو حذف منها تعمّد «إضافة الصبغة والتعبئة الطائفية والسياسية والجهادية، والتوجهات العقائدية والطائفية للحوثيين». من ذلك إضافة أحاديث ضعيفة، وفي الفقه أضيفت دروس موافقة لرؤية المذهب الزيدي الهادوي، وهو المذهب الذي تعتقده الجماعة، وتجعله أساساً للتشريع والتدين.

لو أنّ هذه الجماعة تريد مواكبة المناهج الحديثة فعلاً، لأضافت مواد علمية جديدة، كما فعلت وزارة التعليم السعودية بإضافتها مواد جديدة لمنهج الثانوية العامة التي ستدرس العام المقبل مثل:علوم الأرض والفضاء، هندسة البرمجيات، الذكاء الاصطناعي، الأمن السيبراني، الرعاية الصحية، أنظمة الجسم، مبادئ القانون، إدارة الفعاليات، تخطيط الحملات التسويقية.

«اليونيسيف: ٦٦٪ من المدارس في اليمن تضررت بسبب الحرب، وأنّ ٢٧٪ من المدارس أغلقت، و٧٨٪ من المدارس المغلقة متضررة جزئياً أو كلياً، و٢٢٪ إمّا محتلة عسكرياً، وإمّا تُستخدم لإيواء نازحين من مناطق الصراع»

نموذج لتكريس الهوية الطائفية

من التغييرات الطائفية، التي رصدتها منصة (صدق) حذف أو اختصار الدروس التي يرد فيها مواقف لبعض الصحابة كأبي بكر الصديق، وعمر بن الخطاب، وعثمان بن عفان، رضي الله عنهم، والإسهاب في الدروس التي يرد فيها مواقف للإمام علي بن أبي طالب، رضي الله عنه. وعند إيراد درس يحتوي على حوار (محادثة) تختار أسماء تعتبرها الجماعة من رموزها الدينية: علي، حسن، حسين، فاطمة، زينب، زيد، يحيى... إلخ. ولاحظت المنصة كثرة تناول موضوع «الجهاد في وجه المستكبرين، وفضل الشهداء» وحشر أحاديث الجهاد في مواضيع لا تمّت له بصلة. كما أضيفت عدة أناشيد ودروس تدعو للتمسك بآل البيت «للنجاة من الزيغ والفساد»، ودروس عن اصطفاء بني هاشم، والعترة الطاهرة، والاحتفال بالمولد النبوي.

قصص من سجون الحوثيين: أرقام وحالات إنسانية تكشف حجم الكارثة

بلغ عدد المعتقلين والمختطفين في سجون الحوثيين، منذ استيلائهم على السلطة في أيلول (سبتمبر) ٢٠١٤ حتى نهاية آب (أغسطس) ٢٠٢٢، أكثر من (١٦٨٠٠) مدني يمني، بحسب تقرير للشبكة اليمنية للحقوق والحريات. وثمّة تقارير عن الموضوع نفسه نشرها «التحالف اليمني لرصد انتهاكات حقوق الإنسان»، ومنظمة «مساواة للحقوق والحريات». من بين المختطفين في سجون الحوثيين: (٣٨٩) سياسياً، و(٤٦٤) ناشطاً، و(٣٤٠) إعلامياً، و(١٧٦) طفلاً، و(٣٧٤) امرأةً، و(٣٤٢) تربوياً، ونحو (٥١٢) شيخاً وشخصية اجتماعية، و(٢١٦) واعظاً، و(١٥٤) أكاديمياً، و(٢١٧) طالباً، و(٩٦) محامياً وقاضياً، و(٩٣) طبيباً، و(٣٧٦) موظفاً، و(٢٩٣) من عمال النظافة والمهمشين، و(٨١) من الأجانب واللاجئين، و(٧٨) تاجراً. ومن بين

«تذكر التقارير أنّ ميليشيات الحوثيين قامت بإخضاع نحو (٤٠١٢) معتقلاً ومختطفاً للتعذيب النفسي والجسدي، منهم (٤٦٣) حالة تم اتخاذهم دروعاً بشرية»

المختطفين لدى الحوثيين مسنّون تتجاوز أعمارهم الـ (٦٠) عاماً، وكذلك أطفال وجرحى ومرضى.

وقد قُتل بسبب التعذيب (٢٩٣) معتقلاً مدنياً، و(١٤٧) تمّت تصفيتهم داخل السجون، و(٢٨٢) توفوا بسبب الإهمال في السجون، و(٩٢) قضوا بنوبات قلبية؛ بعد حرمانهم من وصول العلاج اللازم لهم. كما أصيب (٥٢) معتقلاً بفشل كلوي وشلل كُلِّي أو نصفي نتيجة التعذيب والإهمال. وتوفي أكثر من (٩٨) معتقلاً بعد خروجهم من سجون ميليشيات الحوثي بأيام قليلة. وأكدت التقارير أنّ نحو (١٣١٧) ما يزالون مخفيين قسرياً، من بينهم (٨٤) امرأة و(٧٦) طفلاً. وتذكر التقارير أنّ ميليشيات الحوثيين قامت بإخضاع نحو (٤٠١٢) معتقلاً ومختطفاً للتعذيب النفسي والجسدي، منهم (٤٦٣) حالة تم اتخاذهم دروعاً بشرية.

اعتصام أمهات يطالبن بإطلاق سراح أبنائهن المختطفين لدى الحوثيين

بعض الصحفيين المختطفين من قبل الحوثيين

وإذا ما استكملنا رصد المآسي خارج السجون التي حدثت لملايين اليمنيين منذ استيلاء الحوثيين على السلطة -المشردون والموتى بسبب الأوضاع، والذين فقدوا وظائفهم وأموالهم ومدخراتهم وتجارتهم، ومن تعطلت أو توقفت دراساتهم- لوجدنا أنّ أغلب اليمنيين قد تحولوا إلى أرقام لم تعد تهمّ كثيراً الإعلام العالمي والعربي والمجتمع الدولي.

مخاوف لا تنتهي بإطلاق السراح

قبل أن تجد قضية اختطاف الحوثيين للمدنيين طريقها إلى الإعلام كان اختطاف الشباب محدوداً، لكنّه معروف ومخيف بالنسبة إلينا في صنعاء. كنا نسمع بقصص عن شباب يتم اختطافهم ثم يُطلق سراحهم لاحقاً لقاء مبلغ مالي للجهة التي اختطفته. ولم يكن ممكناً الركون إلى الوساطات والعلاقات لإطلاق سراح المختطفين؛ لأنّ العاصمة صنعاء كانت مقسمة إلى مناطق نفوذ لأشخاص نافذين تابعين للحوثيين ويتصرفون بمعزل من رقابة سلطة أعلى، وكأنّ الاختطاف وسيلة لكسب المال، كما كان يشاع وقتها في ٢٠١٦م، وثمّة سبب آخر لعدم تدخل شخصيات لها مكانتها؛ حتى لا يزيد مبلغ الفدية.

من بين آلاف الشباب الذين اختُطفوا في مدينة تعز كان ابن أختي الشاب. كان في طريقه مارّاً بمنطقة الحوبان التابعة لجماعة الحوثيين، هناك تم إيقاف السيارة

«قُتل بسبب التعذيب (٢٩٣) معتقلاً مدنياً، و(١٤٧) تمّت تصفيتهم داخل السجون، و(٢٨٢) توفوا بسبب الإهمال في السجون، و(٩٢) قضوا بنوبات قلبية؛ بعد حرمانهم من وصول العلاج اللازم لهم»

التي كان يقودها واعتقلوه وأودعوه في سجن مدينة الصالح التي كانت حلم الشباب للحصول على شقة سكنية فيها، قبل أن يحولها الحوثيون إلى معتقل يضم آلاف المختطفين وأسرى الحرب والمخفيين قسرياً. لم يكن أحد يتوقع أن تطول مدة اعتقاله، لكنّ مدة سجنه طالت إلى أكثر من (٣) أعوام، قضى نصفها في معتقل مدينة الصالح، ثم في سجن آخر في مدينة ذمار.

خشيتُ من الكتابة عنه في الـ (فيسبوك) بحسب توصيات من الأهل؛ حتى لا تتحول قضيته إلى رأي عام أو تلتفت إليه الأنظار فيُصنف بأنّه ذو شأن؛ فيتأخر إطلاق سراحهِ ويزيد مبلغ فديته. وبعد شهور من المحاولات لإطلاق سراحه عبر وساطات وخسارة مبالغ مالية، ذهبت إلى جيوب اللصوص، فقدنا الأمل في إطلاق سراحه، خاصة أنّ عمليات تبادل الأسرى لم تشمله. وحتى بعد أن خرج من المعتقل الحوثي، وعاد إلى مدينة تعز ظل صامتاً، ربما خوفاً من اعتقاله مرة ثانية، ومثلما صمتنا عند اختطافه، التزمنا الصمت عند إطلاق سراحه. واليوم بعد مرور حوالي (٣) أعوام على حياته حراً، ما زال خائفاً من التعبير عمّا لاقاه في سجون الحوثيين، إلى درجة لم يوافق على المشاركة في أسئلة هذه المادة، مع أنّه يعيش اليوم في مدينة لا تخضع لسلطة الحوثيين.

من عرض الأزياء إلى العرض أمام المحاكم

في ٢٠ شباط (فبراير) ٢٠٢١، وهنّ في طريقهن إلى جلسة تصوير في العاصمة صنعاء، اختُطفت انتصار الحمادي وصديقتها يسرى الناشري، وزميلات أخريات يعملن في مجال عرض الأزياء. تم إيقافهن من قبل حوثيين في نقطة تفتيش

مستحدثة، وبدون أمر رسمي أو مذكرة قبض أو تفتيش، اقتيدت الفتيات إلى مكان مجهول، وعصبت أعينهن، وأجبرن على البصم على أوراق لا يعرفن محتواها، وثم أخفيت الفتيات قرابة أسبوعين في سجن سرّي، ولم يُعلَن عن القبض عليهن، وينقلن إلى سجن رسمي إلا بعد أن ثار الرأي العام. ملابسات القبض هذه تطعن في صحة الاتهامات وتجعلها عملية اختطاف بوصف محامي انتصار، خالد الكمال.

انتصار الحمادي (من أب يمني وأم إثيوبية)، ويسرى الناشري (من أب يمني وأم سورية)، في بداية العشرينات، وكانتا قبل اختطافهما تعملان في مجال عرض الأزياء، وسبق لانتصار العمل كممثلة في عملين تلفزيونيين، وكانت المعيل الوحيد لأسرتها المكوّنة من (٤) أشخاص من ضمنهم والدها وشقيقها المصاب بإعاقة جسدية. كانت انتصار تقوم بجلسات تصوير أزياء وتشارك صورها على (إنستغرام وفيسبوك)، وأثناء اختطافها صودر هاتفها، وصنّفت صورها تلك على أنّها فاضحة.

وجّهت للفتاتين تهم تعاطي الحشيش والدعارة، وهي تهم لا تقوم على «أيّ دليل حقيقي»، بحسب محامي انتصار، الذي شدد على براءتها من التهم التي نُسبت إليها. يستند في هذا إلى أنّ محاضر الضبط في النيابة العامة ظهرت خالية من أيّ دليل يدين انتصار وصديقاتها. يُظهر محضر الضبط أنّه قُبض على انتصار وليس بحوزتها سوى «شنطتها وهاتفها المحمول وعلبة مكياجها»، لذلك أمر قاضي التحقيق في النيابة العامة رياض الأرياني بالإفراج عنهن فوراً، «كما أنّ المحكمة الجزائية رفضت استلام ملف القضية؛ كون التهم غير مثبتة والأدلة ناقصة». ومن أجل تلفيق التهم استدعى الحوثيون قاضياً من طرفهم، وعندما لم يجد أدلة كافية ضد الفتاتين أمر بإجراء فحص عذرية قسري لانتصار الحمادي، لولا تدخل منظمة العفو الدولية وشخصيات دولية كالسفير البريطاني الذي طالب الحوثيين عبر حسابه في (تويتر) بالإفراج عن الحمادي.

إجراءات تطعن في صحة التهم

بعد خروج يسرى الناشري من السجن؛ بسبب مرضها، صرّحت لوسائل إعلامية بأنّ الحوثيين جاؤوا من البحث الجنائي وقدّموا لهما عرضاً للعمل معهم

لاستقطاب شخصيات سياسية معارضة إلى شقق مشبوهة مزودة بكاميرات: «قالوا لنا إنّنا إذا أردنا أن يفرجوا عنّا، فلننفّذ ما طلبوه منّا، وعندما رفضنا قالوا إنّ علينا تحمل تبعات هذا الرفض».

في عام ٢٠٢٢ حُكم على الشابتين بالسجن (٥) أعوام بتهم «الدعارة» و«تعاطي المخدرات»، وبعد عامين قضتهما انتصار في السجن استؤنفت المحاكمة، وكان من المتوقع الاكتفاء بالعامين، لكنّ القاضي أيَّد الحكم الابتدائي، ممّا دفع انتصار للتعبير عن الظلم الواقع عليها، فهددها القاضي بمضاعفة المدة إلى (١٠) أعوام.

بحسب ناشطين حضروا المحاكمة، فإنّ «القاضي تصرف كخصم لانتصار الحمادي وزميلتها طوال فترة جلسة النطق بالحكم... وقد ظهر تحيز القاضي واضحاً في تعامله مع المتهمتين بالنظرة الدونية تجاههما؛ إذ كان يتبنّى أحكاماً مسبقة تطعن في مهنيته وعدالته».

بحسب يسرى الناشري، قامت مسؤولة العنبر بضرب انتصار بسلك كهربائي في جميع أجزاء جسدها، «حتى تورم وجهها وكُسر أنفها، كما أنّها تتعرّض للتمييز والتنمر بسبب لونها، وتُجبر على لبس النقاب، والخروج في أوقات محددة إلى باحة السجن للاستماع إلى خطب قائد الحوثيين عبد الملك الحوثي، تحت طائلة المعاقبة بالسجن الانفرادي أو الضرب».

في مايو (أيار) ٢٠٢١ دعت منظمة العفو الدولية إلى الإفراج الفوري عن الحمادي، قائلة إنّها تعرضت «لسوء المعاملة»، و«أرغمت على الاعتراف بجرائم عدة»، وعوقبت لمعارضتها القواعد الاجتماعية «شديدة الذكورية».

حلّ صقر السماوي مكان خالد الكمال، بعد تعرّضه لمضايقات وتهديدات لترك القضية بسبب تصريحاته لوسائل الإعلام. تحدث الكمال عن توقيفه من قبل جماعة مسلحة نصحته بترك قضية الحمادي، وبعد أيام كان في زيارة إلى السجن المركزي لمقابلة موكلته. هناك أوقفه مدير السجن ورمقه بنظرة ازدراء، وطلب منه بطاقة مزاولة المهنة، وبعد أن أخذ البطاقة أمر بحبسه... وبعد محاولات من وكيل السجن سمحوا له بالخروج بدون بطاقته التي ما تزال مصادرة. وفي

هذا إثبات أنّ القضية مسيسة من قبل السلطات الحوثية من البداية، رغم أنّهم يتهمون المنظمات المحلية والدولية بتسييس القضية.

هذا الوضع دفع بانتصار إلى محاولة الانتحار مرتين، بحسب الناشري والكمال. انهارت أسرة الحمادي وكذلك أسرة الناشري. عن هذا الأثر تقول يسرى: «كنت أعاني داخل السجن، وأهلي يُعانون خارجه من وصمة المجتمع الظالمة التي دفعت بمالك المنزل إلى طرد أهلي والبحث عن منزل آخر؛ بسبب الصورة التي روّجها الحوثيون وإعلامهم عنّي وعن صديقتي انتصار، وقنواتهم التي جيشوها لتشويه صورتنا...، وحتى بعد أن خرجتُ من السجن، ما زلت أعاني من نظرات الناس الدونية تجاهي، حتى أنّ أختي كلما حصلت على وظيفة يرفضونها ما أن يكتشفوا أنّها أختي، وعندما غادرتُ صنعاء كان على أهلي أن يغادروا معي، لكي لا يتعرضوا للضرر أو الاعتقال بسببي، لذلك تركوا أعمالهم ومدارسهم والتزاماتهم وغادرنا».

انتصار التي كانت تحلم بالخروج من اليمن الضيق وجدت نفسها في جُحر أضيق، وأصبحت قضيتها أداة لتخويف وردع المجتمع، وفي الوقت نفسه يمكن للحوثيين استعمالها لابتزاز المنظمات الإنسانية والمجتمع الدولي، كما هي سياستهم عند خطف الآلاف من المدنيين الذين ورد ذكرهم في مطلع هذه المادة.

أن تعمل صحفياً في صنعاء

كتب الشاب يونس عبد السلام، الذي كان معتقلاً في سجون الحوثيين: «في صنعاء، الثامن من آب (أغسطس) ٢٠٢١، أنهيت داومي كمحرر لدى موقع أخبار. خرجت للعشاء والتجول لرصد معلومات أو للالتقاء بأشخاص على مقربة من مطار صنعاء، للحصول على معلومات عن سجون سرّية للحوثيين داخل مطار صنعاء. وعند نقطة على مقربة من المطار، تمّ إيقافي وإنزالي من دراجة نارية، وأخذ أحد عناصر النقطة التابعة للحوثيين هاتفي، وبعد مشادة كلامية أجبرني على فتح الهاتف، ليفتح حسابي في الـ (فيسبوك) وآخر محادثات الـ (واتس أب)، رسائل عمل صحفي، هي كل ما عثر عليها، ليقتادني إلى داخل المطار، وبعد إشهار السلاح في وجهي وتهديدي بالتصفية، تم الرمي بي داخل زنزانة على مقربة من

عارضة الأزياء انتصار الحمادي

البوابة الرئيسية للمطار، لأبقى هناك داخل زنزانة مظلمة مليئة بالأحجار والعلب البلاستيكية، وبرفقة (٣) سجناء بدا من تصرفاتهم الجنون.

عارضة الأزياء انتصار الحمادي

بقيت واقفاً ساعات، لم أتمكن وسط صراخهم ورعب ملامحهم من الجلوس أو الاستلقاء حتى صبيحة تلك الليلة. لم أنم مدة (٣) ليالٍ خلال بقائي في المكان، أخذوني بعدها إلى غرفة تحقيق في المطار، فتش المحقق هاتفي ولابتوبي، وصعّد لهجة خطابه بالتدريج حتى تلفيق تهمة تخابر مع جهات أجنبية، طلبت التواصل مع أيّ أحد من عائلتي أو أصدقائي وزملائي فرفض.

أعادوني إلى الزنزانة، وفي الليلة التالية حضر بضعة ملثمين واقتادوني نحو باص بعد عصب لفافة قماش على عينيّ. كانت رحلة نحو المجهول، لم يحدثني

أحد منهم إلى أين سيذهبون بي، ولم أعرف أنّني في الأمن السياسي إلا بعد مرور أيام وسط الظلام، لا أرى فيها شيئاً من كفي، وساعات مؤلمة من التحقيق والضرب.

في أقبية الأمن السياسي، تعرف جيداً من يحكمك، كيف تسير الأمور برفضك أو حتى قبولك. سيمر وقت طويل قبل أن تتجرأ على طلب الحمّام أو انتظاره، لئلا تتبول داخل علبة تشرب بها الماء والشاي، تطلب بطانية لا تأتي، فتحتضنها في الخيال محاولاً التهدئة من روعك وبردك. أيام حتى تعتاد على الألم وضيق (٤) جدران من حولك، تفكر بإخراج رأسك من نافذة أسفل الباب، إن نسيها السجان فجأة مفتوحة، لتتلمس إن كان ثمّة كائن حي إلى جوارك.

ما لا ينسى من بين التفاصيل، طابور الحمّام الصارم لجناح يختنق بعشرات السجناء، البدلة الزرقاء التي ترتديها لأسابيع ولا يسمح لك بغسلها، جمع القاذورات من حولك داخل الزنزانة وخارجها، أصوات الزوامل من خارج الغرف تغنّي للسيد القائد، تودك لمجرم أن يمنحك سيجارة، لا لرغبة في التدخين، بل لرغبة في تشارك الحديث معه، للاطمئنان أنّه كائن بشري مثلك لن يقتلك.

الإمامة في ثوبها الجديد: كيف يستبدل الحوثيون الهوية الوطنية بأخرى دينية؟

يحتفل الحوثيون بيوم الغدير منذ أن كانوا في صعدة. ومنذ استيلائهم على السلطة في صنعاء أصبح طقس الاحتفال فرضاً على كل المناطق التي يسيطرون عليها. وهو فرض يكلف في اليوم الواحد قرابة نصف مليار ريال، وهو رقم كبير قياساً إلى الوضع اليمني، وإلى سلطة لا تصرف مرتبات موظفيها، لكنّها تصرف ببذخ على احتفالات تهدف من ورائها استبدال الهوية الوطنية بهوية دينية.

اصطفاء بلا إنجاز ولا تبرير

في الثامن عشر من ذي الحجة من كل عام هجري يحتفل الشيعة بعيد الغدير. ويزعمون أنّ النبي، عليه السلام، في هذا اليوم عيَّن عليّاً بن أبي طالب،

«من منظور سياسي صُنِّفت جماعة الحوثيين حركة إرهابية، لكنّ الأخطر اجتماعياً ودينياً هو أنّها جماعة تمارس الطائفية والعنصرية»

رضي الله عنه، مولًى/ خليفة للمسلمين من بعده، في مكان يُسمّى «غدير خم». وقد استدلّ الشيعة بتلك الخطبة على أحقية علي بالخلافة، بينما يرى أهل السنّة أنّ النبي «بيّن فقط فضائل عليّ للذين لم يعرفوا فضله، وحثّ على محبته لمّا ظهر بغض البعض له، ولم يقصد أن يوصيَ له ولا لغيره بالخلافة».

ويؤمن الحوثيون بفكرة حصر الإمامة في البطنين (ذرية الحسن والحسين) ويسعون لنشر فكرهم المذهبي من خلال الأعياد الشيعية: عيد الغدير وذكرى عاشوراء. وفي خطابهم يسعون لتثبيت مبدأ الولاية باعتبارها من مبادئ تحقق الإرادة الإلهية. وتُعرف الولاية في مصادر الشيعة بأنّها «إرادة المعصوم نبيّاً كان أو وصيّاً»، وتنقسم إلى ولاية تشريعية وتكوينية، وأُضيفَ إليها الولاية السياسية والاجتماعية... والأئمة وحدهم هم المعصومون والمخولون لإعمال ولايتهم، ولهم حق التصرف في الخلق بتخويل من الله!

بالنسبة إلى الحوثيين، لم تعد الشهادة الركن الأول للإسلام، وإنّما الاعتراف بولاية علي، ومن ثم ولاية عبد الملك بدر الدين الحوثي. ومن أجل تكريس هذا اليوم عيداً يحتفلون بإطلاق الرصاص والألعاب النارية، وترديد «الصرخة» المستوردة من إيران. وكردّ فعل لرفض هذه الهوية الدينية يعبّر أغلب اليمنيين بتأكيدهم الهوية الوطنية، كما فعل أبناء محافظة (إب) عندما قاموا برفع سارية كبيرة تحمل علم الجمهورية اليمنية، في أعلى منطقة في جبال الشّعِر وبعدان، وهم يهتفون «تحيا الجمهورية اليمنية».

الخرافات العنصرية التي يروّج لها الحوثيون وجدت من يتصدى لها بالفكر ويبين تهافتها بالعقل. من أهم تلك المشاريع ما ينشره الروائي الدكتور

يؤمن الحوثيون بفكرة حصر الإمامة في البطنين (ذرية الحسن والحسين)

مروان الغفوري على صفحته في (فيسبوك). تلك الكتابات- التي جمعها في كتاب «على مقام الصِّبَا: طريق أبي الحسن من العزلة إلى النكسة» ونشره هذا العام- أحدثت تأثيراً كبيراً وردود فعل مؤيدة وبعضها غاضبة. كتب الغفوري، في سياق دحض خرافة الولاية والتشكيك في مسألة الاصطفاء: «كان لعلي بن أبي طالب (١٤) ابناً ذكراً و(١٧) ابنة. ومن أبنائه الـ (١٤) برز الحسن والحُسين، وهما ابنا فاطمة، وتراجع الآخرون من أولاد النساء الأخريات إلى الظل»! وفي صيغة حوار مع مؤيد للولاية تساءلَ: ما رأيك بدين يقول في النهار إنّ «الناس سواسية»، وفي الليل يبتهل نبيّه إلى معبوده منادياً: اللهم طهّر ابن عمي! ابن عمي وليس كلّ أتباعي؟! هل كان النبي يخدع أتباعه؟» ويردّ المؤيد: «حاشاه، ولكن هذا اصطفاء من الله»، ويردّ الغفوري بصوت العقل: «ولماذا اصطفى الله عليّاً؟ ما العمل الخارق الذي قام به؟ ما المهمّة التي حمّله إيّاها دوناً عن سائر البشر؟ أليس عيباً أن يبدو النبي وكأنّه يقول: يا رب، زوجت بناتي لعثمان وعلي، أرجوك طهّر لي عليّاً، واترك عثمان (بلا تطهير)، يا رب لأنّ عليّاً ابن عمّي، ما هذا الدين؟».

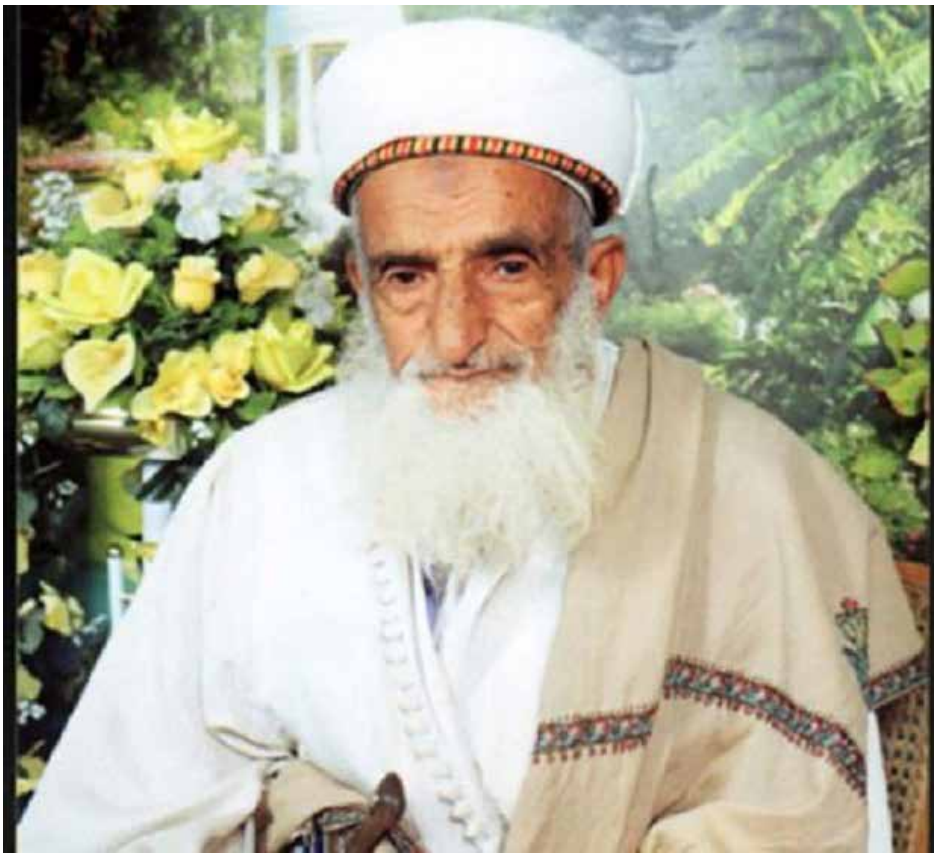

بدرالدين بن أمير الدين بن الحسين بن محمد الحوثي

الإمامة في ثوب الولاية

لا ينكر الحوثيون هدفهم بإعادة إحياء الإمامة في اليمن، لكنّهم استبدلوا لفظة «الإمامة» بالولاية. ولأنّهم يعتمدون سياسة التغيير البطيء وانتظار محالفة الظروف ونضجها، لم يغيروا حتى اليوم مسمّى الجمهورية، لكنّ جهودهم في تغيير المناهج التعليمية وتغيير أسماء المدارس والكليّات والشوارع والمساجد...، إلى غيرها من الأنشطة الطائفية، تؤكد على أنّهم ماضون في طريق محو الهوية الوطنية اليمنية وتثبيت الهوية الدينية الطائفية.

على سبيل المثال، وجَّه الحوثيون في حزيران (يونيو) ٢٠٢١، باستبدال اسم مدرسة نشوان الحِمْيَري، الواقعة في صنعاء القديمة، باسم أحد قتلاهم ويُدعى (هاني محسن طومر). وقد اختاروا هذه المدرسة بالذات لما يحمله اسم الحميري من معنى ومواقف. فنشوان بن سعيد الحميري، كان علامة باللغة والأدب، وكان معارضاً لمشروع الإمامة في اليمن، وقد اشتهر بفخره

«الهوية مهمة للغاية للحوثيين، وفي سبيل الوصول إلى هوية دينية طائفية كاملة بدؤوا بتغيير المناهج الدراسية وأسماء بعض المدارس، تغييراً تدريجياً، وستأتي المرحلة التي يغيرون فيها اسم الجمهورية بما يناسب هويتهم»

بيمنيّته وإنكاره حصر الإمامة في البطنين، أو في قريش، وله في ذلك الكثير من النقاشات مع الأئمة الزيدية في عهده. يقول نشوان الحميري: «إنّ الإمامة تكون في الأفضل من خلق الله كائناً من كان...»، ومن هذا المنطلق عارض مبدأ الحصر السلالي، «لا في أبناء البطنين خاصة، بل ومبدأ حصرها في قريش عامة، وهو بهذه المعارضة، لا يخالف المذهب الزيدي الهادوي فحسب، بل يخالف أيضاً المذاهب الإسلامية الـ (٤) التي تحصر هذا الحق في قريش بكل بطونها أو فروعها...»؛ «فمن كان أتقى الناس للّه، وأكرمهم عند اللّه، وأعلمهم باللّه، وأعملهم بطاعته، كان أولاهم بالإمامة، والقيام في خلقه، كائناً من كان منهم، عربياً كان أو عجمياً».

وكانت ميليشيات الحوثي قد عملت على تغيير أسماء مدارس عدة: غيَّرت اسم مدرسة عثمان بن عفان إلى «مدرسة مالك الأشتر»، وغيرت اسم مدرسة عمر المختار إلى «مدرسة علي بن الحسين»، واستبدلت اسم مدرسة «بابل» باسم «٢١ سبتمبر»، وهو اليوم الذي اجتاح فيه الحوثيون العاصمة صنعاء بقوة السلاح.

ويقبل الحوثيون أن يكون رئيس الدولة من غير الهاشميين، لكنّ الواقع يشير إلى أنّه منصب شكلي؛ فالإمام، أو الحاكم الفعلي هو عبد الملك بن بدر الدين، وهو هاشمي، من نسل أهل البيت، حسب معتقدهم، وهم بهذه الصيغة، في الحكم، يمهدون لنظام «ولاية الفقيه» الحاكم في إيران.

تفريغ الجمهورية من مضامينها

فُرِّغت المؤسسات الجمهورية من مضمونها وأُدلجت الوظيفة العامة باختراع الحوثيين لمدونة السلوك الوظيفي التي فُرضت قسراً على الموظفين في مؤسسات الدولة منذ تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٢٢. ومنذ استيلاء الحوثيين على السلطة عام ٢٠١٤ عملوا على بسط نفوذهم، بشكل تدريجي، على كل الوظائف والمناصب الحكومية والمراكز المهمة في مؤسسات الدولة، وذلك بإزاحة الموظفين غير التابعين لهم، واستبدالهم بموظفين تابعين أو موالين، وسحب معظم صلاحيات الوزارات وإنشاء هيئات تابعة لقيادة الحوثيين مباشرة.

تفريغ الجمهورية من مضامينها الثورية على يد الهاشميين ليس جديداً، كان هذا هدفهم منذ اتفاق الجمهوريين والملكيين عام ١٩٧٠. في هذا السياق كتب الدكتور رياض الغيلي سلسلة مقالات عن الحزب الهاشمي السرّي في اليمن، والذي أُسس -وفقاً للغيلي- على يد أحمد محمد الشامي، الذي رأسَ الوفد الملكي وقاد المفاوضات مع الجمهوريين (٨) أعوام، منذ انطلاق الثورة في ١٩٦٢ حتى عام ١٩٧٠. وبعد اتفاق الجمهوريين والملكيين عام ١٩٧٠م عُيِّن أحمد محمد محمد الشامي -مؤلف كتاب «رياح التغيير في اليمن» والشاعر والأديب المعروف- عضواً في المجلس الجمهوري. وقد «عمل الشامي بعد عودته إلى صنعاء على إعادة ترتيب البيت الهاشمي الطائفي، فشكّل ورأسَ (المجلس الأعلى لحكماء آل البيت) المكوّن في تشكيلته الأولى من (١٢) عضواً، يمثلون الأُسر الهاشمية الزيدية البارزة».

كتب الغيلي أنّ المجلس «عمل بشكل سرّي، وكان يعقد أغلب اجتماعاته في الخارج. وكان اللواء يحيى المتوكل مُقرراً للمجلس، ويقوم بمهام رئيس المجلس داخل اليمن». وقد «استطاع المجلس أن يحقق الكثير من الأهداف، مثل سيطرته على الجهاز القضائي، واختراق مؤسستي الأمن والجيش وحزب المؤتمر الشعبي العام، وصولاً إلى اختراق الرئاسة اليمنية بعد حرب ١٩٩٤».

سياسياً، ومن أجل الظهور بمظهر غير طائفي، يتحالف الحوثيون مع قوى وشخصيات اجتماعية وسياسية مختلفة، لكنّها غير مؤثرة، ويظهرون كأتباع أكثر

عبد الملك بن بدر الدين الحوثي

من كونهم حلفاء. ومن منظور سياسي صُنِّفت جماعة الحوثيين حركة إرهابية، لكنّ الأخطر اجتماعياً ودينياً هو أنّها جماعة تمارس الطائفية والعنصرية. وهذا ما لا يلتفت إليه المجتمع الدولي الذي يتخذ من «الإعلان العالمي لحقوق الإنسان» مرجعية، لكنّه يصمت عن ممارسة ما يناقض هذه القوانين في اليمن وغيرها من الدول! بل يدعمها في كثير من المواقف!

الهوية مهمة للغاية للحوثيين، وفي سبيل الوصول إلى هوية دينية طائفية كاملة بدؤوا بتغيير المناهج الدراسية وأسماء بعض المدارس، تغييراً تدريجياً، وستأتي المرحلة التي يغيرون فيها اسم الجمهورية بما يناسب هويتهم، وأظنهم سيختارون «الجمهورية الإسلامية اليمنية»، على غرار «الجمهورية الإسلامية الإيرانية». تغييراً كهذا يستدعي تغيير الدستور ليكون نظام الحكم في اليمن نسخة من نظام الحكم في إيران، وتغييراً جوهرياً مثل هذا سيعبر عن مرحلة استقرار بالنسبة إليهم، وسيعني أنّهم قد فرضوا سلطتهم بعد تفاهمات دولية يصعب معها استئصالهم. وأظن أنّ الاعتراف بسلطتهم الفعلية على الأرض، كسلطة أمر واقع، هو مقدمة للاعتراف بهويتهم الاسمية الجديدة. الحوثيون لا يتسولون مواقف المجتمع الدولي، بل يفرضونها على العالم بضغط من

حليفتهم إيران. وهم لا يفعلون ذلك إلّا وقد أحدثوا على الأرض اليمنية أو ما جاورها ما يساوي ثمن مطالبهم. وخلافاً لسياسة القوة التي يمارسها الحوثيون، تتوسل الشرعية تدخل المجتمع الدولي انطلاقاً من فكرة مثالية عن الحق والعدالة.

مراكز الحوثيين الصيفية.. تجييش طائفي وأكبر أماكن تجنيد للأطفال في العالم

منذ انقلاب الحوثيين واستيلائهم على صنعاء ومدن يمنية أخرى، وهم يسعون لتغيير تدريجي للهوية اليمنية على مستويات عدة؛ تأتي في مقدمتها تغيير الهوية المذهبية إلى المذهب الشيعي المتطرف، بعد أن كانت اليمن تنعم اجتماعياً بتنوع مذهبي وسطي يتعايش فيها الجميع دون حزازات أو ضغائن.

برمجة نظرية وعملية

إحدى وسائل ذلك التغيير التي يعتمدها الحوثيون هي المناهج التعليمية،

«الأسلوب الذي ينتهجه الحوثيون يشبه ذلك الذي يتبعه العديد من الجماعات والتنظيمات الإرهابية كالقاعدة وداعش»

فقد عمدوا إلى تغيير محتوى بعض المناهج بما يتوافق مع إيديولوجيا جماعة الحوثيين، وخاصة الترويج لما يسمّونه الجهاد في سبيل الله؛ لإغراء التلاميذ للانضمام إلى جبهات القتال. وقد وصل المحتوى العقائدي إلى مادة الرياضيات من خلال أمثلة تضع «المجاهدين» وخصومهم «الكفار» في عمليات حسابية؛ فيتعلم الطالب الحساب وفي الوقت نفسه يخبرونه أنّ المجاهدين هم «أنصار الله» ومن والاهم، والكفار هم كل ما عداهم! المدارس بهذا المحتوى تُعدّ مراكز تدريب وتجنيد نظري، وربما لا يقلّ خطرها عن المراكز الصيفية.

ثمّة وسيلة أخرى توازي تغيير المناهج، وهي المراكز الصيفية. هنا يقترن التعليم النظري بتعليم عملي على استعمال السلاح وتنظيفه وكيفية التعامل مع الغارات الجوية، إلى غيرها من أساليب القتال والحروب التي أخرجت المخيمات الصيفية من طبيعتها المعروفة كوسيلة تعليمية للأنشطة والبرامج السلمية الحياتية إلى كونها مراكز تدريب عسكرية. التحضيرات والاستعدادات التي يقوم بها الحوثيون مع اقتراب الإجازة الصيفية تشي بذلك، إضافة إلى ما يعبّر عنه الأهالي من مخاوف، وما تنشره المنظمات من نتائج خطيرة وأخرى متوقعة من هذه المخيمات.

بحسب أولياء أمور وتربويين، فإنّ هذه المراكز أقرب إلى المعسكرات؛ فالأطفال لا يغادرونها لفترات طويلة، «ويتضمن برنامجها تدريباً عسكرياً، وتعبئة مذهبية وطائفية ترى اليمنيين هدفاً مشروعاً للقتل، لرفض أغلبهم الاعتراف بما يُسمّى ولاية آل البيت». والأمر هنا لا يقتصر على تكهنات أو مبالغات؛ ففي شباط (فبراير) ٢٠٢١، نشر المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، وكذلك منظمة سام للحقوق والحريات، تقريراً بعنوان «طفولة عسكرية»، تمّت الإشارة فيه إلى أنّ «الحوثيين جنّدوا أكثر من (١٠) آلاف طفل منذ ٢٠١٤، وحوّلوا المدارس

معسكرات تدريب عسكرية لتجنيد الأطفال والقتال وغرس إيديولوجية الحوثيين الحربية

والمؤسسات التعليمية إلى معسكرات تدريب عسكرية لتجنيد الأطفال والقتال وغرس إيديولوجية الحوثيين الحربية».

الأسلوب الذي ينتهجه الحوثيون يشبه ذلك الذي يتبعه العديد من الجماعات والتنظيمات الإرهابية كالقاعدة وداعش. وفقاً لمصادر تربوية حوثية، فقد «حددت الميليشيات مطلع تموز (يوليو) المقبل موعداً لانطلاق مراكزها الصيفية، وستستمر الأنشطة على مدى (٤٠) يوماً متواصلة». وسيشرف على المخيمات آلاف المشرفين. ويتضح من حجم التجهيزات أنّ المخيمات «ستكون معسكرات صيفية، وليست مراكز صيفية لطلاب مدارس صغار سن وشباب مراهقين».

بالطبع، الحوثيون يعطون صورة مثالية لمراكزهم الصيفية، فهم يصفونها بأنّها مراكز للتعليم والتدريب والحصانة من «الثقافات الزائفة». لكنّ الحقيقة التي لم تعد خافية هي أنّ هذه المخيمات تعيد برمجة عقول الأطفال، «ليخرجوا جاهزين للاستشهاد دفاعاً عن الوصي والولي».

المكتوب على السبورة يظهر نوعية التعليم الحوثي في المراكز الصيفية

وقد بات الناس يعرفون ماذا يحدث داخل تلك المخيمات، وماذا يقال لأبنائهم، يعرفون هذا من خلال أعداد المجندين الأطفال خلال الأعوام السابقة، ومن خلال مئات الأطفال الذين اعتقلتهم قوات الشرعية في جبهات القتال. ومن خلال ما يقال لهم طوال العام الدراسي في المدارس ومحتوى المناهج الدراسية. وهي الرسالة نفسها التي تتكرر منذ أعوام من منابر عدة: جوامع وقنوات تلفزيونية وإذاعات...، حتى أنّ أتباعهم يتسللون إلى مجالس تجمعات الأهالي، وبعد اختلاطهم بالحاضرين يرفعون قبضاتهم ويصدعون بالصرخة الحوثية التي تبشر بالنصر مرة وبالموت ثلاث مرات.

في الأخير يخرج الأطفال والفتيان من تلك المخيمات وهم يؤدون الصرخة الحوثية المعروفة، ويتغنون بالزوامل (أناشيد شعبية حماسية تمجد الموت في الغالب)، ويربطون بين الرجولة والبطولة واستعمال السلاح، وبمزيد من الإغراءات المادية يصبح إقناعهم بالانضمام إلى جبهات القتال سهلاً للغاية.

جيش احتياطي

أعلنت مصادر عدة، من بينها مصادر إعلامية حوثية، عن عدد التلاميذ الذين تم تسجيلهم للانضمام للمراكز الصيفة: مليون ونصف مليون تلميذ، أغلبهم

وزارة التعليم الفني والتدريب المهني
مكتب وزارة التعليم الفني والتدريب المهني
محافظة الحديدة

الرقم : (٤١٧)
التاريخ : ١٤٤٤/١٠/٩هـ
الموافق : ٢٠٢٣/٤/٢٩م
المرفقات: -

الأخوة / مدراء المعاهد والمراكز الخاصه المحترمون

بعد التحية... ،،

الموضوع / حث الطلاب والطالبات للالتحاق بالمراكز الصيفية .

يُهديكم مكتب التعليم الفني والتدريب المهني أطيب التحايا ويتمنى لكم التوفيق في مهامكم واعمالكم ،،،

إشارة الى الموضوع اعلاه وبناء على التوجيهات يتم منكم ايقاف اي اعلانات او ترويج لأي برامج أو أنشطة والعمل على حث الطلاب والطالبات للالتحاق بالمركز الصيفية .

عاجل ومرسل للتنفيذ

وتقبلوا خالص تحياتنا ،،،

الجمهورية اليمنية
مدير عام مكتب التعليم الفني والتدريب المهني

مدير إدارة المتابعة والجودة

هذه الوثيقة صحيحة بحسب تأكيد مكتب التعليم الفني والتدريب المهني- بمحافظة الحديدة- لمنصة صدق.

رسالة من وزارة التعليم الفني والتدريب المهني.

من الأطفال والمراهقين. ويمكن النظر إلى عدد من تم تجنيدهم فعلاً (١٠) آلاف، كجيش أطفال أساسي، فيما الجيش الاحتياطي يتمثل في عدد التلاميذ الذين تحشدهم جماعة الحوثيين كل عام وتوزعهم على أكثر من (٨٨) مركزاً صيفياً جهزتها الميليشيات على مدى الأسابيع الماضية في أمانة العاصمة والمناطق التي تسيطر عليها. وبحسب المصادر الصحفية المختلفة، بما فيها مصادر الحوثيين أنفسهم، من المتوقع أن تضم هذه المخيمات عدد مليون ونصف المليون تلميذ. التحضير لهذه العملية يبدأ في آلاف المدارس، وكذلك عبر عُقال الحارات وأئمة المساجد ومخاطبة أولياء الأمور. ويكشف هذا الرقم الكبير، إن صحّ، (مليون ونصف المليون طالب) عن قدرة الحوثيين على الحشد، لكنّه يتناقض مع الغضب الشعبي من ممارسات وسياسة الحوثيين التجويعية التي أنهكت اليمنيين!

ويذهب البعض إلى أنّ هذا الرقم مبالغ فيه؛ فالحوثيون يتعمدون نشره للتأكيد على أنّهم يحظون بقبول شعبي إلى درجة تدفع أهالي الطلاب للتضحية

«مقت الناس لسلطة الحوثيين وتبرمهم من سياساتهم على الأصعدة كافة ازداد هذا العام، وقد انعكس هذا الشعور في مقاطعة كثير من الأهالي إرسال أبنائهم إلى المراكز الصيفية، وبوسع هذا الخيار أن يكون فاعلاً أكثر إذا ما وعى الناس أهمية العصيان المدني بأشكاله المختلفة»

بأبنائهم، رغم أنّهم يعلمون جيداً ما ينتظرهم داخل هذه المراكز. وهناك من يرى أنّ الرقم، مليون ونصف المليون، يعبّر عن حالة المجاعة التي يعيشها اليمنيون، إلى درجة يضحون فيها بأبنائهم للحصول على سلة غذائية!

عجز أم خنوع؟

استفاد الحوثيون خلال أعوام الحرب السابقة من ضربات التحالف العربي أكثر ممّا أضرتهم. فهم يستعملون مصطلح «العدوان» كدعاية متواصلة يستقطبون بها الأبرياء والسذج من الناس، ويقدمون أنفسهم كمدافعين عن اليمن واليمنيين. وقد أفلحت هذه الدعاية في تجنيد مئات الآلاف وما زالت حتى اليوم تجدي نفعاً، على الرغم من الهدنة المعلنة والتقارب الإيراني السعودي، والسعودي الحوثي. لكن يبدو أنّ الحوثيين لن يعدموا وسيلة لتحشيد الناس والأطفال في ظل سياسة إمامية قديمة تقول «جوِّع كلبك /شعبك يتبعك».

اتبع الحوثيون هذا العام سياسة جديدة للترويج للمراكز الصيفية، فقد أرسلت وزارة التعليم الفني والتدريب المهني في محافظة الحديدة، التي يسيطر عليها الحوثيون، رسالة إلى مدراء معاهد تعليم اللغات والمراكز الخاصة، موضوعها «حث الطلاب والطالبات على الالتحاق بالمراكز الصيفية... وإيقاف أيّ إعلانات أو ترويج لأيّ برامج أو أنشطة». ويهدف إيقاف أنشطة معاهد تعليم اللغات والمهارات المختلفة إلى أن تكون مراكز الحوثيين الصيفية هي

اتبع الحوثيون هذا العام سياسة جديدة للترويج للمراكز الصيفية

المكان الوحيد المفتوح خلال إجازة الصيف. ومن ضمن وسائل الإغواء التي يتبعها الحوثيون لحث التلاميذ على الانضمام للمراكز الصيفية هي إعفاء من يحضر من الرسوم المدرسية. لكن قد تكون هذه الوعود مجرد فخ لاستغلال حاجة الفقراء.

التوصيف المطابق للواقع سيجعل من هذه المراكز والمدارس أكبر معسكرات لتجنيد الأطفال في العالم، ومع هذا التوصيف يمكن ضمها إلى موسوعة جينيس للأرقام القياسية. وسواء صحّ هذا الرقم: مليون ونصف المليون طالب، أو قلّ عنه حتى إلى النصف، فالرقم يعني أنّ ملايين الأسر، أو الآلاف على الأقل، ما زالت توافق على أن يكون أطفالهم جنوداً في معارك تأكلهم بعد أن أحرقت كل شيء تقريباً، فلماذا يقبل أولياء الأمور بانضمام فلذات أكبادهم إلى مخيمات صيفية يعلمون جيداً ما يدور داخلها وما تهدف إليه؟ لماذا لا يمارسون أبسط أشكال المقاومة برفض تدريس أبنائهم المناهج التي تغسل أدمغتهم، وبرفض انضمامهم إلى المخيمات الصيفية التي تستكمل عملية غسل الأدمغة النظرية بالتطبيق العملي على أرض المخيمات، ثم لاحقاً

بتسليح هؤلاء الطلاب ليكونوا وقوداً في معارك الدفاع عن سلطة عبد الملك الحوثي؟

مقت الناس لسلطة الحوثيين وتبرمهم من سياساتهم على الأصعدة كافة ازداد هذا العام. وقد انعكس هذا الشعور في مقاطعة كثير من الأهالي إرسال أبنائهم إلى المراكز الصيفية. وبوسع هذا الخيار أن يكون فاعلاً أكثر إذا ما وعى الناس أهمية العصيان المدني بأشكاله المختلفة. ثمّة جدوى من مقاطعة مراكز الحوثيين وجدوى أكبر إذا ما امتنع الناس عن إرسال أبنائهم إلى المدارس الحكومية والأهلية التي صارت مراكز ثابتة ومعسكرات لتفريخ الجهل وزرع بذور الطائفية. لكن لا يمكن لهذا الخيار أو الاقتراح أن يكون فاعلاً بدون بديل يوفر تعليماً للتلاميذ عن بُعد. لقد أثبت هذا النوع من التعليم نجاحه أثناء جائحة كورونا، ويمكن تطبيقه على المناطق التي تسيطر عليها جائحة أخطر تتمثل في الحوثيين، وذلك باعتماد وثائق دراسية معتمدة، وابتكار مدارس إلكترونية توفر تعليماً عن بُعد تشرف عليه الحكومة الشرعية.